طموحات السعودية تصطدم بتعثر المشاريع والاعتماد على النفط



فها هي الرياض تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.8% في 2027، بعد انكماش مقدر بـ3.6% في العام الجاري مرتبط بتراجع إنتاج النفط.

البيان التمهيدي للميزانية يظهر استمرار الإنفاق المرتفع مع عجز متوقع، في وقت يبقى النفط المصدر الرئيسي للإيرادات رغم ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية.

لكن المفارقة أن هذا القفز الكبير من الانكماش إلى نمو قد يعد استثنائيا يعيد إنتاج خطاب مزخرف يسبق النتائج الفعلية في كثير من الأحيان.

فالاقتصاد السعودي ما زال شديد الحساسية لتقلبات الإنتاج والأسعار النفطية بل يبقى رهينة اي توترات إقليمية كالتي تجري الآن.

أما التوقعات الاقتصادية الطموحة فما هي إلا لتعزيز صورة التحول السريع ضمن رؤية 2030 في حين أن الواقع يشير إلى تعثر المشاريع وإعادة هيكلتها على غرار نيوم في تبوك، بل وحتى انخفاض العائدات بشكل كبير.

ولم يعد خافيا ان الفجوة جلية بين التوقعات المعلنة وواقع حال الاقتصاد السعودي، والأرقام الكبيرة التي تُقدّم كدليل على نجاح التحول، ليست في الحقيقة سوى انتكاسات أقله في المدى المنظور.